

Distr.: General
26 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الحادية والعشرون
كينغستون، جامايكا
١٣-٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥

طلب للحصول على مركز مراقب وفقا للفقرة ١ (هـ) من المادة ٨٢
من النظام الداخلي للجمعية مقدّم باسم لجنة بحر سارغاسو

مذكرة من الأمانة

١ - دعت حكومة برمودا أمانة السلطة الدولية لقاع البحار إلى حضور التوقيع على إعلان هاملتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو، في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤. وإعلان هاملتون هو اتفاق غير ملزم وقّعته، حتى الآن، حكومات برمودا وجزر الأزور والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والولايات المتحدة الأمريكية. ويرمي الإعلان إلى توفير إطار للتعاون الحكومي للمحافظة على مناطق أعالي البحار في بحر سارغاسو.

٢ - وعملا بالفقرة ٦ من إعلان هاملتون، عيّنت حكومة برمودا لجنة بحر سارغاسو في آب/أغسطس ٢٠١٤. وأنشئت اللجنة بموجب قانون برمودا، ومقرّها برمودا. وتساعد أمانة في إنجاز أعمالها، وترد الولاية المنوطة بها في المرفق الثاني من إعلان هاملتون.

٣ - وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، وجّه الأمين التنفيذي للجنة رسالة إلى الأمين العام للسلطة يطلب فيها حصول اللجنة على مركز مراقب لدى جمعية السلطة (انظر المرفق).

٤ - ووفقا للفقرة ١ (هـ) من المادة ٨٢ من النظام الداخلي للجمعية، يجوز للمنظمات غير الحكومية التي دخل الأمين العام معها في ترتيبات وفقا للفقرة ١ من المادة ١٦٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي توجّه الجمعية



الرجاء إعادة استعمال الورق

120615 080615 15-08222 (A)



دعوة إليها وتكون قد أظهرت اهتماما بالمسائل التي تكون قيد النظر في الجمعية، أن تشترك في الجمعية بصفة مراقب.

٥ - وتنص الفقرتان ٥ و ٦ من المادة نفسها على أنه يجوز للمراقبين المشار إليهم في الفقرة ١ (هـ) من تلك المادة حضور الجلسات العلنية للجمعية والإدلاء، بناء على دعوة من الرئيس ورهنا بموافقة الجمعية، ببيانات شفوية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق أنشطتهم، وتنصان كذلك على أن توزع الأمانة البيانات الكتابية التي يقدمها المراقبون المشار إليهم في الفقرة ١ (هـ) من تلك المادة ضمن نطاق أنشطتهم وتكون متصلة بأعمال الجمعية، بالكميات واللغات التي تُقدَّم بها البيانات.

٦ - وتُدعى الجمعية إلى منح مركز المراقب إلى لجنة بحر سارغاسو، عملاً بالمادة ٨٢، الفقرة ١ (هـ) من النظام الداخلي.

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار من الأمين التنفيذي للجنة بحر سارغاسو

تود لجنة بحر سارغاسو أن تطلب الحصول على مركز المراقب في جلسات السلطة الدولية لقاع البحار، وفقاً للمادة ٨٢ من النظام الداخلي لجمعية السلطة.

وقد أقامت اللجنة، منذ إنشائها، علاقة متينة مع السلطة. ودعت حكومة برمودا أمانة السلطة إلى هاملتون للمشاركة، بصفة مراقب، في التوقيع الرسمي على إعلان هاملتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو، في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤. وإعلان هاملتون هو اتفاق غير ملزم وقّعته، حتى الآن، حكومات برمودا وجزر الأزور والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والولايات المتحدة الأمريكية.

ويرمي إعلان هاملتون إلى توفير إطار للتعاون الحكومي الدولي من أجل تعزيز التدابير المتخذة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية القائمة لأغراض الحفاظ على النظام الإيكولوجي الفريد لبحر سارغاسو للأجيال الحاضرة والمقبلة. ويقع الجزء الأكبر من النظام الإيكولوجي لبحر سارغاسو في المحيط المفتوح في مناطق خارج الولاية الوطنية. وبموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، اعتُبر بحر سارغاسو منطقة ذات أهمية إيكولوجية أو بيولوجية.

وعملاً بالفقرة ٦ من إعلان هاملتون، عيّنت حكومة برمودا لجنة بحر سارغاسو الأولى في آب/أغسطس ٢٠١٤. وأنشئت اللجنة بموجب قانون برمودا، وتساعد أمانة في إنجاز أعمالها. وفي حين أن اللجنة ليس لها سلطة إدارية، فإنها مكلفة بموجب المرفق الثاني من إعلان هاملتون بالاضطلاع بدور إشرافي على بحر سارغاسو واستعراض صحته وإنتاجيته وقدرته على التحمل باستمرار ووضع برنامج عمل وخطط عمل من أجل الحفاظ على نظامه الإيكولوجي. وقد سجّلت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً الجهود التي بذلتها تحالف بحر سارغاسو (الهيئة السابقة للجنة)، الذي كانت تقوده حكومة برمودا، شأنه في ذلك شأن اللجنة، من أجل التوعية بما لبحر سارغاسو من أهمية إيكولوجية.

والسلطة هي المنظمة المختصة التي تقوم من خلالها الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتنظيم الأنشطة في المنطقة ومراقبتها، وخاصة بهدف إدارة الموارد المعدنية في المنطقة، حسب التعريف الوارد في الفقرة ١ (١) من المادة ١ من الاتفاقية. وفي المنطقة، يضمّ قاع البحر نفسه أيضاً العديد من الموائل والنظم الإيكولوجية المتميزة ويعدّ الكثير منها جزءاً هاماً من التنوع البيولوجي في بحر سارغاسو.

وقد بدأت اللجنة بالعمل على تطوير نظم لرصد وتقييم صحة النظام الإيكولوجي في بحر سارغاسو، بالتعاون مع مجموعة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية.

وترحب اللجنة بفرصة المشاركة بنشاط أكبر في المناقشات وحلقات العمل والمبادرات التي تقوم بها السلطة والمتصلة بهذا الموضوع. ونحن نتطلع إلى أن تنظر السلطة بعين الإيجاب في طلب منحنا مركز المراقب في الجمعية في دورتها المقبلة.

(توقيع) ديفيد فريستون

الأمين التنفيذي

لجنة بحر سارغاسو